الأمم المتحدة
S/2019/50
مجلس الأمن
Distr.: General
15 January 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة التقرير الثالث والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) الذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، وفقا للفقرة (أ) من مرفق القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ديان تريانسياه **جاني**
رئيس
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)
بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

040219 210119 18-22791 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

أتشرف بأن أشير إلى الفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، التي طلب مجلس الأمن بموجبها من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن يقدم تقريرين خطيين شاملين ومستقلين إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، كل ستة أشهر، أولهما في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ومن ثم، فإنني أحيل إليكم التقرير الشامل الثالث والعشرين لفريق الرصد، عملا بالمرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). وينوه فريق الرصد إلى أن الوثيقة المرجعية هي الوثيقة الأصل المكتوبة باللغة الإنكليزية.

(توقيع) إدموند **فيتون – براون**

منسق

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التقرير الثالث والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

موجز

لا يزال الإرهاب الدولي أحد الشواغل الأمنية العالمية العميقة التي تساور الدول الأعضاء. فبين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عانى كل من الجمهورية العربية السورية والعراق من الهجمات المرتبطة بالجماعات الإرهابية الدولية أكثر من أي بلد آخر. وكانت هذه الهجمات في المقام الأول من عمل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)[أ]، على الرغم من أن الجماعات المحلية المنتسبة إلى تنظيم القاعدة (QDe.004) كانت أكثر نشاطا في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليه يشكلون أكثر الأخطار الإرهابية الدولية أهميةً وتزوُّدا بالموارد، بينما لا يزال تنظيم القاعدة متماسكا ونشطا في العديد من المناطق، وطامحا إلى إثبات وجود أكبر له على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن مستوى النشاط الإرهابي المستوحى من تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال مرتفعا، فإن عدد الهجمات الناجحة المرتبطة بالتنظيم قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولم يُهزم تنظيم الدولة الإسلامية بعدُ في الجمهورية العربية السورية ولكنه لا يزال يخضع لضغط عسكري مكثف في ما تبقى من معقله الإقليمي في شرق البلد. فقد أبدى تصميمه على المقاومة وقدرته على شن هجمات مضادة. وأفادت دول أعضاء بأن التنظيم يواصل التغير من كيان إقليمي إلى شبكة سرية من جديد، وهي عملية أكثر تقدما في العراق (حيث مُني بهزيمة عسكرية في عام ٢٠١٧) منها في الجمهورية العربية السورية. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يقوده أبو بكر البغدادي[ب]، ومعه فريق صغير مشتت يعمل وفق سلطات مفوضة، ويأمر بعض المقاتلين بالعودة إلى العراق والانضمام إلى الشبكة هناك. ويجري ترسيخ هذه الشبكة على صعيد المحافظات بهيكل من الخلايا يعكس الوظائف الرئيسية التي تتولاها القيادة المركزية. والهدف من ذلك هو ضمان البقاء وتوطيد القدرة والعودة من جديد إلى المنطقة الأساسية. وإذا نجح التنظيم في ذلك، يمكن أن يُتوقع منه تجديد تركيزه على العمليات الإرهابية الخارجية، ولكن التنظيم الأساسي يفتقر في الوقت الراهن إلى القدرة على إصدار توجيهات بشن هجمات دولية.

ولا تزال مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مسألة حادة، وإن كان تدفق العائدين والمنتقلين من تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي أبطأ مما كان متوقعا. وما زال الكثير منهم يقاتلون، بينما يوجد آخرون في مختلف مراحل الاحتجاز والتجهيز والعبور والانتقال والعودة. ويأتي معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق النزاع الأخرى من داخل تلك المناطق، وليسوا منتقلين من التنظيم الرئيسي.

وما زالت الدول الأعضاء تشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في أفغانستان وجنوب الفلبين واليمن والصومال وليبيا وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. فالدوافع الكامنة وراء الإرهاب العالمي لا تزال كلها موجودة، ولا يزال خطر ظهور تنظيم القاعدة من جديد أو نشوء كيان جديد ذو خصائص مختلفة أو راية جديدة قائما. ولا يمكن التعويل على دوام الانخفاض الذي حدث مؤخرا في الهجمات الإرهابية الموجهة على الصعيد الدولي.

وقام فريق الرصد بالتحري عن حالات التداخل بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويختلف مدى هذ التداخل باختلاف المناطق والمسارح والجماعات. وعلى الرغم من قلة الأدلة على وجود علاقة شاملة بين تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد علم فريق الرصد بوجود حالات تداخل بين الجماعات المنتسبة إليهما والنشاط الإجرامي عبر الحدود، وكان أبرزها في منطقة الساحل والأجزاء المجاورة لها من أفريقيا.

(أ) أُدرج في القائمة باسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(ب) أُدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299).

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن التهديدات ٥

ألف – حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ٥

باء – التهديد المتنامي الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ٧

ثانيا – الاتجاهات الإقليمية ٨

ألف – الشام ٨

باء – شبه الجزيرة العربية ١٠

جيم – أفريقيا ١٢

دال – أوروبا ١٧

هاء – وسط وجنوب آسيا ١٩

واو – جنوب شرق آسيا ٢١

ثالثا – تقييم الأثر ٢٢

ألف – القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بشأن تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة .. ٢٢

باء – القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن التراث الثقافي ٢٤

جيم – القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمنتقلين ٢٥

رابعا – تدابير الجزاءات ٢٦

ألف – حظر السفر ٢٦

باء – تجميد الأصول ٢٧

جيم – حظر توريد الأسلحة ٢٨

خامسا – أنشطة فريق الرصد وإبداء التعليقات ٣٠

المرفق – الدعاوى المرفوعة من قبل أفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهم ٣١

أولا – لمحة عامة عن التهديدات

ألف – حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١ – استمرت الحملات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في الجمهورية العربية السورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وفي نهاية العام، لم تكن الجماعة تسيطر إلا على جيب صغير من وادي نهر الفرات الأوسط قرب الحدود العراقية، حول بلدة هجين. وكان التنظيم تحت ضغط عسكري مكثف في هذه المنطقة، وتكبد خسائر فادحة، ولكنه أبدى قدرته على الصمود، بل وميله إلى شن هجمات مضادة عند الإمكان.

٢ – وأصبحت القيادة الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية، التي لا تزال تحت سلطة أبو بكر البغدادي[١]، تقتصر على فريق مشتت يضم قليلا من الأفراد يتولى كل منهم مهامَّ متعددة. ومنها المهام التي تُعتبر ضرورية لبقاء شبكة التنظيم السرية وهي: الشؤون المالية واللوجستيات والشؤون العسكرية والاستخبارات والأمن والعقيدة والإعلام[٢]. وانخفض الإنتاج الإعلامي للتنظيم خلال عام ٢٠١٨، كما تدنت نوعية نواتجه وموثوقية ادعاءاته للمسؤولية عن الهجمات.

٣ – وبلغ تحول تنظيم الدولة الإسلامية إلى شبكة سرية مرحلة متقدمة في العراق. فهو في طور الانتقال والتكيف والتوطيد سعيا إلى تهيئة ظروف مواتية للعودة. ويعطي الأولوية للعمليات المحلية، ويشكل تهديدا خطيرا في العراق، بتنفيذ هجمات متكررة والسعي إلى اغتيال شخصيات رسمية ومدنية، بغية تخويف أعدائه وإضعافهم وإثارة عدم الاستقرار[٣].

٤ – وفي العراق، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية بالفعل تنظيم خلايا على صعيد المحافظات، بتحديد الأفراد المناسبين وأماكن التدريب والتصنيع العسكري، وتكرار الوظائف القيادية الرئيسية. ورغم توافر بعض التمويل من القيادة المركزية، يتعين على الشبكات الإقليمية أن تخطط لتحقيق اكتفائها الذاتي من الناحية المالية. ويقتضي هذا النهج الاختطاف طلبا للفدية والابتزاز، ويتوخى الاستفادة من أموال إعادة التعمير عندما تتاح[٤].

٥ – وهناك الآن تدفق ملحوظ لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من الجمهورية العربية السورية لتعزيز الشبكة الناشئة في العراق. غير أن بعض الدول الأعضاء تتوقع أن تتخذ الشبكة السورية، مع مرور الوقت، شكلا مماثلا لشبكة العراق. وفي كلا البلدين، سيحاول التنظيم تصوير نفسه كنصير للطوائف المهمشة. وتهدف الهجمات على الأهداف الشيعية إلى تأجيج التوترات الطائفية. وسيحاول التنظيم أن يتسبب في أوجه قصور في تحقيق الاستقرار والتعمير وتقديم الخدمات وتدبير شؤون المحتجزين أو يتسبب في تفاقمها، من أجل تعزيز الدعم لنهجه الرافض. ومن المتوقع أن يظل مركز نشاطه الأساسي في العراق والجمهورية العربية السورية.

---

(١) أُدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299).

(٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

باء – التهديد المتنامي الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة

٦ – شهدت الهجمات الخارجية العالمية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية انخفاضا كبيرا في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. فقد تهاوى عدد الهجمات الموجهة بنجاح مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ التي شهدت أشد الأنشطة الميدانية الخارجية للتنظيم كثافةً. ولئن كانت هذه الاتجاهات تشكل تحسنا في الأمن العالمي، فإن الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء عدم إمكانية التنبؤ بالهجمات المستوحاة من التنظيم والتصميم الذي أعلنته قيادته على مواصلة حفز تلك الهجمات والتحريض عليها على الصعيد العالمي.

٧ – وتحتفظ قيادة تنظيم الدولة الإسلامية بالسيطرة المركزية على ما تبقى من التنظيم العالمي. وتتواصل مع الجهات المنتسبة إليها وتوفر لها الموارد، وإن كان بمستوى منخفض. ومن المرجح أن يستمر ذلك نظرا للأهمية التي يوليها التنظيم للتدليل على جدواه وقوته وقدرته على الادعاء بقيادة ”خلافة عالمية“. وإذا تمكن التنظيم من الوصول من جديد إلى حيز مواتٍ وأعاد استثمار قدرته على تخطيط هجمات خارجية، فسوف تتجدد الهجمات الموجهة[٥].

٨ – وقد كان استنزاف العناصر القيادية الرئيسية وعدد الأفراد المكلفين بتنفيذ عمليات عاملا أيضا من العوامل التي أدت إلى انخفاض الهجمات والمخططات الخارجية على الصعيد العالمي. وقد تكون الأضرار التي لحقت بسمعة التنظيم من الطرق الأخرى التي خفضت بها هزيمته العسكرية التدريجية قدرته على أن يشكل تهديدا دوليا. وفي الوقت نفسه، ما زالت الأنشطة الإرهابية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أكثر من ارتباطها بأي جماعة منافسة له، وبذلك لا يزال التهديد الصادر عنه أكبر بكثير. وما زال يهتم بمهاجمة الطيران وباستعمال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وهو أيضا الجماعة التي قد تنفذ على الأرجح هجوما معقدا واسع النطاق في المستقبل القريب[٦]. وفي الوقت نفسه، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون منطقة النزاع أو العائدين القدامى الذين يعادون النشاط بعد الإفراج عنهم من السجن أو لأسباب أخرى، سيزيدون من التهديدات.

٩ – وتقدر الدول الأعضاء عدد مقاتلي تنظيم الدولة الناشطين في العراق والجمهورية العربية السورية بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٤ و ٠٠٠ ١٨، من بينهم ما يبلغ ٠٠٠ ٣ مقاتل إرهابي أجنبي. ويُحتجز أيضا ما يقرب من ٠٠٠ ٢ مقاتل إرهابي أجنبي في هذين البلدين، إلى جانب عدد أكبر من المعالين. وتقدر إحدى الدول الأعضاء أن ٣٠ في المائة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد غادروا الجمهورية العربية السورية والعراق واتجهوا إلى بلدان مختلفة، عادة ما تكون بلدانهم الأصلية. ويحاول بعضهم دخول تلك البلدان تحت ستار كونهم لاجئين وعمالا مهاجرين، ساعين إلى التخفي بين السكان المدنيين.

١٠ – ولم ينتقل عدد كبير من قدامى المقاتلين في منطقة النزاع الأساسية بالعراق والجمهورية العربية السورية إلى ساحات النزاع الأخرى. فالغالبية العظمى ممن ينضمون إلى الجماعات الإقليمية المنتسبة إلى التنظيم تأتي من داخل مناطق تلك الجماعات. وكان يتم توجيه بعض ”المسافرين المحبطين“، الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى منطقة النزاع الأساسية، إلى أماكن أخرى أو كانوا يذهبون إليها من تلقاء أنفسهم، أحيانا بعد قضاء فترة طويلة في مواقع العبور. ولا يزال مجموع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب

(٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

الذين انضموا إلى جماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة قليلا مقارنة بمن انجذبوا نحو تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي[٧].

١١ - وتمكن تنظيم القاعدة من استغلال الهدوء في النشاط الإرهابي الاستراتيجي لتنظيم الدولية الإسلامية بتدبير هجوم كبير خاص به. فقد مُني تنظيم الدولة الإسلامية بنكسات عسكرية كبيرة في منطقته الرئيسية في شمال أفغانستان وجنوب الفلبين. وتنظيم القاعدة أقوى من تنظيم الدولة الإسلامية في بعض المناطق. ويبدو أن قيادته تزداد طموحا: فقد تحدث أيمن محمد ربيع الظواهري (QDi.006) لوسيلة إعلامية ١٢ مرة في عام ٢٠١٨، ولم يتحدث أبو بكر البغدادي سوى مرتين.

١٢ - وتقدر إحدى الدول الأعضاء أن هيئة تحرير الشام[٨] المرتبطة بتنظيم القاعدة تضم حوالي ٢٠ ٠٠٠ مقاتل في محافظة إدلب، مما يجعلها أقوى بكثير من جماعة حراس الدين المرتبطة بتنظيم القاعدة والأكثر اتجاها نحو إثبات وجودها العالمي، أو من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في إدلب البالغ عددهم حوالي ٥٠٠ مقاتل. ويوجد تحت تصرف الهيئة أيضا أسلحة ثقيلة وأعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

١٣ - وعلى الصعيد العالمي، تتوقع الدول الأعضاء تنقل المقاتلين بين الجماعات. ومن الممكن أن يختار المقاتلون الإرهابيون الأجانب التابعون لتنظيم الدولة الإسلامية الانضمام إلى جماعات منتسبة إلى تنظيم القاعدة في المناطق التي يتمتع اسمُها فيها بالهيمنة. ويقترن بذلك احتمال ازدياد قوة تنظيم القاعدة، أو نشوء تحالفات جديدة أو كيانات مستولدة جديدة.

ثانيا - الاتجاهات الإقليمية

ألف - الشام

١٤ - لقد أجبر فقدان الأراضي تنظيم الدولة الإسلامية على التخلي عن فكرة السيطرة على حيز جغرافي لما يسمى ''دولة الخلافة'' في المستقبل القريب. بيد أنه ما زال يحتفظ بهذا الطموح ويعمل لتحقيقه من خلال البيانات الصادرة عن قيادة التنظيم والدعاية على الإنترنت. وتقدر دول أعضاء قوام تنظيم الدولة الإسلامية المتبقي في الجمهورية العربية السورية والعراق بما يتراوح بين ١٤ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ محارب، بما في ذلك عدد يبلغ ٣ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي. ويشير بعض التقديرات إلى أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب رهن الاعتقال في العراق يبلغ حوالي ١ ٠٠٠ مقاتل، من بينهم ما يقل قليلا عن ١ ٠٠٠ (إضافة إلى أكثر من ٥٠٠ مُعال) محتجز في الشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية. ويصارع العديد من الدول الأعضاء للتحقق من جنسية هؤلاء المحتجزين.

١٥ - وتتباين تقديرات عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية المسلحين الباقين في العراق. إذ قدرت إحدى الدول الأعضاء عدد مقاتلي التنظيم المسلحين الناشطين بحوالي ٣ ٠٠٠؛ وترى دول أعضاء أخرى أن عدد المقاتلين الباقين أكبر من ذلك بكثير. وتشير الدول الأعضاء إلى أن التهديد المستمر في العراق يأتي من بقايا تنظيم الدولة الإسلامية داخل البلد ومن المقاتلين الذين يعبرون الحدود من الجمهورية العربية السورية، وخصوصا إلى المناطق الصحراوية في الأنبار ونينوى حيث أنشأوا ملاذات

(٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨) أدرجت في القائمة باسم جبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137).

آمنة. وفي شمال العراق، في منتصف عام ٢٠١٨، نجح تنظيم الدولة الإسلامية في تشغيل نقاط تفتيش نصب من خلالها كمائن للقوات العراقية العاملة في المنطقة. وفي محافظتي ديالى وصلاح الدين، تفيد التقارير بأن خلايا التنظيم تجري أنشطة مراقبة بواسطة مجموعات صغيرة من المقاتلين.

١٦ - وتقوم خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بأنشطة ترمي إلى تقويض السلطة الحكومية، وتوليد إحساس بالفوضى، وإعاقة المصالحة المجتمعية، وزيادة الأعباء المالية للإعمار ومكافحة الإرهاب. ومن هذه الأنشطة الاختطاف طلباً للفدية، وعمليات الاغتيال التي تستهدف القادة المحليين، والاعتداء على المرافق والدوائر الحكومية.

١٧ - ومن العوامل الأخرى الدافعة إلى التطرف المحتمل ارتفاع عدد المشردين داخليا. وتفيد التقارير بأن خلايا تنظيم الدولة الإسلامية تسعى إلى الوصول إلى مخيمات المشردين داخليا، لتلقين عقيدتها وتجنيد الأفراد وخاصة في مخيمات الذين طُردوا من ديالى وصلاح الدين ونينوى. كما أُبرز أن السجون ومرافق الاحتجاز العراقية، الشديدة الاكتظاظ بالمحتجزين، تشكل مصدرا للتطرف.

١٨ - وفي الجمهورية العربية السورية، يتمثل الإقليم الوحيد الذي ما زال يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية في جيب صغير من وادي نهر الفرات الأوسط قرب الحدود العراقية، وحول بلدة هجين. ويقدر عدد المقاتلين في منطقة هجين بما يتراوح بين ٠٠٠ ٣ و ٠٠٠ ٤ مقاتل عراقي، يؤلفون معظم المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية. وأدى استمرار الضغط العسكري في شرق الجمهورية العربية السورية إلى محاولة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الفرار من الشمال نحو تركيا. ولكن، خلال هذه العملية، يُحتجز العديد منهم فتزداد باستمرار الأرقام المذكورة أعلاه. أما الآخرون، ومعظمهم من الوحدة العراقية، فيعبرون الحدود في مجموعات صغيرة ويشكلون خلايا من جديد داخل العراق.

١٩ - ولا تزال الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في الجمهورية العربية السورية تشكل تهديدا كبيرا. وما زالت هيئة تحرير الشام أكبر جماعة إرهابية في البلد. وهناك جماعة أخرى منتسبة إلى تنظيم القاعدة تتنامى باطراد وتجتذب المقاتلين الذين خاب أملهم في هيئة تحرير الشام، وهي جماعة حراس الدين. ولقيادة هذه الجماعة روابط تاريخية وثيقة بأيمن الظواهري وملازميه الأقربين. وفي الوقت نفسه، لا تزال الهيئة وعنصرها الأساسي، جبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137)، تضم مقاتلين إرهابيين أجانب وتقيم اتصالات مع تنظيم القاعدة الرئيسي. وترى دول أعضاء أن من المرجح أن يركز تنظيم القاعدة على تجنيد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية المصابين بخيبة الأمل في صفوف جماعة حراس الدين، لأن فرع تنظيم القاعدة المنشأ حديثا قد يكون أقدر من غيره على اجتذاب أفراد جدد. وتجلت هذه المخاوف عندما وصف تنظيم الدولة الإسلامية جماعة حراس الدين بأنهم ''حراس الشرك'' وشجع الهجمات عليها[٩].

٢٠ - ويُعتقد أن تنظيم الدولة الإسلامية يحافظ على احتياطياته المالية بعدة طرق، منها تخزين مبالغ نقدية كبيرة في العراق والجمهورية العربية السورية. ويُعتقد أيضا أنه تم تهريب بعض النقدية إلى بلدان مجاورة من أجل الحفاظ عليها. ويقدر أن هناك وسيلة ثالثة لحماية احتياطيات التنظيم وهي الاستثمار في المؤسسات التجارية المشروعة. وما زال لتنظيم الدولة الإسلامية إمكانية الوصول أحيانا إلى المناطق

(٩) ''داعش يدعو إلى شن هجمات على حراس الدين''، صحيفة النبأ، العدد ١٢٩، المنشور على موقع تلغرم، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكانت هذه أول مرة يتناول فيها تنظيم الدولة الإسلامية علنا حالة حرس الدين؛ ودعت الجماعة المسلمين إلى ''محاربتهم لكفرهم بالله''.

المنتجة للنفط في شـرق الجمهورية العربية السـورية، ويتوقف ذلك على التقلبات في الحملة العسـكرية، ولا يزال يسـتخرج بعض النفط مباشـرة بأسـاليب بسـيطة. ويبتز – في أحيان أكثر – أموالا من قطاع الاستخراج المحلي. ووصفت إحدى الدول الأعضاء الأصول المالية لتنظيم الدولة الإسلامية بأنها مخبأة عن الأنظار إلى حد كبير، مع مواصلة تركيز الاهتمام بشكل استراتيجي على الهجمات الواسعة النطاق عندما تسنح الفرصة من جديد.

باء – شبه الجزيرة العربية

٢١ – ترى دول أعضاء أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129) ينحصر في اليمن حيث يتعرض لضغوط مستمرة من جراء الهجمات العسكرية ضد العديد من قادته. وعلى الرغم من هذه الضغوط، لا يزال التنظيم صامداً بفضل نقل القيادة والخبرة إلى صفوفه. ويقدر أن التنظيم تعافى من خسائره وأعاد تنظيم صفوفه واستطاع إيواء عناصره داخل المجتمعات المحلية[١٠]. ويستهدف التنظيم حالياً كلا من مسؤولي الأمن اليمنيين في محافظتي شبوة وأبين وقوات الحزام الأمني التابعة للتحالف العربي في محافظة أبين، بالإضافة إلى إثارة الاشتباكات مع قوات نخب القبائل في محافظتي شبوة وحضرموت. ويتجلى نجاح التنظيم في مستوى الثقة والشعور بالمصلحة المتبادلة اللذين أقامهما مع أهم القادة والفئات المستهدفة من الشباب على الصعيدين الحضري والقبلي.

٢٢ – وتشير المعلومات الواردة من الدول الأعضاء في المنطقة إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد طُرد من بعض معاقله التي سيطر عليها لمدة طويلة في مقاطعة مرخة في شبوة الغربية وانتقل إلى محافظة البيضاء. ومع ذلك، تجاوز التنظيم هذه الانتكاسة ولا يزال عدوانياً، إذ يواصل حملة حرب العصابات والتراجعات الاستراتيجية وينفذ العمليات التفجيرية والاغتيالات، لا سيما استهداف المسؤولين الحكوميين. ولا يزال هذا التنظيم يسعى إلى توسيع نطاق عملياته الإرهابية إلى بلدان أخرى، بيد أن طموحه قد يصطدم بالأوضاع الحالية في اليمن والاشتباكات بين الميليشيات المتمردة. وتتسبب الصعوبات المالية التي يواجهها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أيضاً في إضعاف قدراته، مما يرغمه على الاقتصار في نشاطه بشكل أساسي على الاشتباكات غير المباشرة مع التحالف العربي، ولا سيما في المحافظات الجنوبية.

٢٣ – ويستمر وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في ميناء المكلا، فضلاً عن مناطق أخرى من محافظة حضرموت. وبفضل سيطرة ميليشيا الحوثيين على صنعاء، استطاع التنظيم إقامة تحالفات مع القبائل المحلية والحصول على الدعم في جنوب اليمن للدور الذي يدعيه في محاربة الحوثيين. وينشط التنظيم محلياً تحت اسم ”أنصار الشريعة“ في وادي حضرموت ومحافظات أبين ولحج وشبوة والبيضاء ومأرب. وتفيد بعض الدول الأعضاء بأن الحوثيين ينسقون مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، بحثاً عن الانسجام التكتيكي في بعض المناطق التي تلتقي فيها مصالح كل طرف منهم[١١].

٢٤ – وتشير المعلومات المقدمة من دول أعضاء إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعمل بجناحين: أحدهما يستهدف الأعداء داخل المجتمعات المحلية، أما الجناح الآخر – بتوجيه من قاسم محمد

(١٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

مهدي الريمي (QDi.282) – فيستهدف المصالح الغربية والإقليمية ويتكلف بالتسلل البشري والتقني في صفوف التحالف العربي في اليمن.

٢٥ – وترى دول أعضاء أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعطي الأولوية حالياً لإعادة هيكلة صفوفه وإنشاء جناح استخبارات فعال يتألف أساساً من أعضاء جدد ومحاربين قدامى في التنظيم. وتميزت هذه الجهود أيضا بنشر سلسلة منشورات جديدة تحمل اسم ''أسرار وأخطار'' تهدف إلى توجيه التعليمات للعمليات السرية وشرح التدابير الوقائية لتجنب التسلل. وبالإضافة إلى ذلك، فرض التنظيم على مقاتليه عدة تدابير أمنية جديدة. فعلى سبيل المثال، منع الاتصالات الهاتفية إلا بإذن من القيادة؛ وحظر الهواتف الذكية حظراً باتاً. ويعاقب عدم الامتثال لهذه التدابير بإجراءات تأديبية[١٢].

٢٦ – وواصل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية تعاونه مع جماعات منتسبة أخرى. وأوضح بيان مشترك صادر عن هذا التنظيم وحركة الشباب المجاهدين (SOe.001) وجود روابط قوية بين الجماعتين في تجارة الأسلحة والمعدات عن طريق البحر الأحمر نحو الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب في الصومال. وتتم التجارة على يد خلايا لديها روابط مع شبكات الاتجار والتهريب في كلا البلدين[١٣].

٢٧ – وأفادت دول أعضاء بأن تنظيم القاعدة الرئيسي أصدر أمراً توجيهياً لتحديد مناطق عمليات الجماعات التابعة للتنظيم وأن ذلك قد أدى إلى الحد من نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية خارج اليمن. وفي الوقت نفسه، فإن عنصر القيادة والتحكم في التنظيم ضعيف داخل اليمن، ويصارع من أجل التواصل بفعالية. ويواصل التنظيم تشجيع الهجمات بفاعل منفرد في الغرب. وعلى الرغم من وجود تفاهم متبادل على مبدأ عدم التدخل بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن منذ عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من البيان الذي أصدره نائب القائد خالد عمر باطرفي (غير مدرج في القائمة) في حزيران/يونيه ٢٠١٨ ومفاده حسن علاقة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بغيره من الجماعات المقاتلة في اليمن، اندلع نزاع محلي في تموز/يوليه ٢٠١٨ في منطقتي يكلا وقيفة في محافظة البيضاء. وفي أعقاب الحادث، وبعد طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معظم معاقله في البيضاء، أصدر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، باسم ''أنصار الشريعة''، بياناً يحث على استئناف التعاون للسماح بمرور المقاتلين من الجماعتين عبر الأراضي الخاضعة لكل منهما[١٤].

٢٨ – وترى دول أعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن أصبح لا يملك سوى عدد قليل من معسكرات التدريب المتنقلة وعدد متناقص من المقاتلين في اليمن بأكمله وأن وجوده يتركز في منطقة الظهره في محافظة الجوف، تحت قيادة أبو شاكر المهاجر (غير مدرج في القائمة)، الذي خلف محمد قنعان الصيعري (يُرجَّح مقتله)[١٥]. ويصارع أيضاً للإبقاء على موطئ قدم في جبهة قيفة في محافظة البيضاء. وأصبحت أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في البيضاء تتمثل أساساً في حماية قادة الجماعة وأفراد أسرهم. وتبقي الجماعة على أربعة ألوية يتألف كل لواء منها من ٦٠ عضواً. ويذهب عدد قليل نسبياً من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى اليمن للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

(١٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٢٩ - ويعتمد تنظيم الدولة الإسلامية على الدعم الخارجي لتمويل عملياته في اليمن. وتفيد تقارير بتهريب الأموال نقداً عن طريق وسطاء عبر الجمهورية العربية السورية إلى بلدان الخليج المجاورة، ثم إلى اليمن. وكثيراً ما يسافر مدير الشؤون المالية في التنظيم، سند الجزراوي (غير مدرج في القائمة)، إلى مدينة الغيظة في محافظة المهرة لتحصيل المدفوعات. وأحياناً يأتي بالمبالغ المالية الأعضاءُ الجدد أو يتم تهريبها إلى اليمن بحراً نحو الحديدة والشريط الساحلي[١٦].

جيم - أفريقيا

١ - شمال أفريقيا

٣٠ - لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا يمثل تهديداً كبيراً على الصعيد المحلي وللبلدان المجاورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت بعض الدول الأعضاء بانخفاض في عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. غير أن منطقة عمليات التنظيم اتسعت على طول الساحل بين أجدابيا وطرابلس، وجنوباً نحو الفقهاء وتازر بو. وهذا يعني زيادة النشاط والانتشار الجغرافي. ويتزايد لجوء التنظيم إلى عمليات الكر والفر انطلاقا من عدة نقاط تركيز في محافظتي سبها والجفرة بالقرب من منطقة الهاروج الوعِرة، وفي محافظة الكفرة[١٧]. وكثيراً ما داهم تنظيم الدولة الإسلامية مراكز الشرطة وسط المدينة وسيطر عليها استعراضاً لقوته ومن أجل الحصول على الأسلحة. وتكرر هذا الأسلوب في عقيلة وزليطن والفقهاء وتازر بو[١٨].

٣١ - ونفذ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات كبرى ضد مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس في أيلول/سبتمبر وضد حقل المبروك النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأعلن التنظيم أنه يعتبر المنشآت النفطية والشركات الأجنبية في ليبيا أهدافا مشروعة للهجمات[١٩].

٣٢ - ونفذ تنظيم الدولة الإسلامية عمليات اختطاف طلباً للفدية ضد السكان المحليين في سبها والجفرة والكفرة. وهذا مصدر دخل متزايد للتنظيم[٢٠]. كما اختطف أفراداً مرموقين في غارة على الفقهاء، وهي أكبر مدينة في الجفرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وعرض الإفراج عن المختطَفين مقابل الإفراج عن اثنين من قادته اعتقلهما الجيش الوطني الليبي[٢١]. وفي انتكاسات أخرى لقيادة التنظيم، اعتقلت قوات الردع الخاصة المنتسبة إلى حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، عبد الحكيم المشوط (غير مدرج في القائمة)، وهو عضو سابق في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة (QDe.011) عاد إلى ليبيا بعد أن قاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية[٢٢].

٣٣ - وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال متماسكا، فإن تنظيم القاعدة في شرق ليبيا أصيب بانتكاسة بسبب فقدان درنة. وأعلن الجيش الوطني الليبي عن مقتل عبد الغفار منصور الطشاني،

(١٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(١٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

وهو قائد عسكري في مجلس شورى مجاهدي درنة[٢٣]، فضلاً عن اعتقال أكثر من ٢٠٠ من أعضائه بمن فيهم مرعي عبد الفتاح خليل زغبي (QDi.223).

٣٤ - وفي تونس، نفذت كتيبة عقبة بن نافع، المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014)، هجومين رئيسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير: أحدهما ضد دورية للحرس الوطني في ولاية جندوبة في تموز/يوليه ٢٠١٨، والآخر ضد قافلة عسكرية في منطقة جبل الشعانبي في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه الهجمات، يُعتقد أن الجماعة لا تشغّل إلا حوالي ٥٠ مقاتلاً، وتنحصر أنشطتها في منطقتي القصرين وجندوبة الجبليتين[٢٤]. ويُعزى ضعف قدرات الجماعة إلى وفاة معظم قادتها، بمن فيهم خالد الشايب ومراد الغرسلي[٢٥]. وكانت جماعة أنصار الشريعة في تونس (QDe.143) خاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وربما انتقل الأفراد المتبقون من قواتها إلى ليبيا بسبب الضغط من حملة عسكرية مستمرة[٢٦]. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى احتمال وجود جماعة غير فاعلة نسبياً تتألف من حوالي ٣٠ مقاتلاً منتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الجبلية.

٣٥ - واستمرت العمليات العسكرية في سيناء ضد أنصار بيت المقدس التي أعلنت بيعتها لأبو بكر البغدادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولا ترى الدول الأعضاء أي تغيير ملحوظ في عدد المقاتلين المنتسبين إلى هذه الجماعة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2018/705، الفقرة ٣٣).

٢ - غرب أفريقيا

٣٦ - ما زالت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159) الجماعة الإرهابية الرئيسية والأخطر في منطقة الساحل، وكذلك إحدى أنجح الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة. وهذه الجماعة هي عبارة عن تحالف يضم عددا يقدر بما بين ١٠٠ و ١٥٠ مقاتلاً من جماعة أنصار الدين (QDe.135)، وما بين ٥٠ و ١٠٠ مقاتل من إمارة تمبكتو (فرع الصحراء السابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، وما بين ٥٠ و ٨٠ مقاتلاً من تنظيم المرابطون (QDe.141) وحوالي ٥٠٠ مقاتل من كتيبة ماسينا (جبهة تحرير ماسينا السابقة)[٢٧]. وينشط تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أيضاً في منطقة الساحل، إذ لديه ما يقدَّر بحوالي ١٠٠ إلى ٢٠٠ مقاتل في ميناكا وأنسونغو وغورما وتيلابيري[٢٨]. وقد تضافرت جهود كل من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في تنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة هجمات في الآونة الأخيرة[٢٩].

٣٧ - ويتولى إياد اغ غالي (QDi.316) حالياً قيادة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. أما نائبه، جمال عكاشة (المعروف أيضا باسم يحيى أبو الهمام) (QDi.313) فيتولى قيادة العمليات وهو من خطط

(٢٣) تسمية جديدة لجماعة أنصار الشريعة في درنة (QDe.145).

(٢٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٢٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

لهجمات عام ٢٠١٨ في واغادوغو وتمبكتو وسيفاري والبر[٣٠]. وظهر القائدان في شريط فيديو دعائي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى جانب قائد كتيبة ماسينا، أمادو كوفا، الذي أُبلغ عن مقتله في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[٣١]. وتتم استشارة عبد المالك دروكدل (QDi.232)، القائد الإقليمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في جميع القرارات الاستراتيجية، وهو الذي يكفل الاتصال بتنظيم القاعدة الرئيسي[٣٢].

٣٨ - وتطورت كتيبة ماسينا إلى أن أصبحت جماعة متمردة عرقية في وسط مالي تدعمها إمارة تمبكتو وجماعة أنصار الدين[٣٣]. وتسببت وفاة كوفا في زعزعة الجماعة لكن الوضع قد يكون مؤقتاً ما لم يعقبه مزيد من إجراءات مكافحة الإرهاب[٣٤]. وتشعر الدول الأعضاء بالقلق إزاء توسع تمرد جماعة أنصار الإسلام في بوركينا فاسو. فزعيمها جعفر ديكو (غير مدرج في القائمة) يطالب بالاستقلال لكن جماعته حصلت على التدريب من جماعة أنصار الدين وعلى دعم عملياتي من كتيبة ماسينا[٣٥]. ونظرا لاعتماد الجماعة على ١ ٠٠٠ مقاتل من جماعة فولاني الإثنية مما يضمن استمرارية مسارح العمليات في ماسينا وغورما وبوركينا فاسو، تمثل مكافحة التمرد تحدياً كبيراً يستلزم موارد أكثر مقارنة بمكافحة الإرهاب[٣٦].

٣٩ - وتعتمد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين استراتيجية غير نمطية تُستخدم فيها ثلاثة أنواع من الهجمات: الهجوم البسيط باستخدام الأسلحة الصغيرة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهو الأسلوب الذي تستخدمه في كثير من الأحيان؛ والهجمات الأكثر تطوراً التي تجمع بين الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهذا أسلوب أقل تواتراً؛ والهجمات المعقدة التي يشارك فيها العديد من المقاتلين وتستخدم فيها النيران غير المباشرة وعدة أجهزة متفجرة يدوية الصنع، مثلما حدث في هجوم البِر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الذي استدعى استخدام القدرات التخطيطية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين[٣٧].

٤٠ - ويُدر التهريب وما يتصل به من أنشطة إجرامية عبر وطنية موارد مالية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل. وتركز جماعة المرابطون على عمليات الاختطاف طلباً للفدية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبنزين[٣٨]. وقد كان المنصور أغ القسام، قائد كتيبة غورما والمسؤول اللوجستي الرئيسي لجماعة أنصار الدين الذي قُتل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مهرباً للمركبات أيضاً[٣٩]. وكان سلطان ولد البادي (غير مدرج في القائمة)، الذي سلم نفسه إلى السلطات الجزائرية في آب/أغسطس ٢٠١٨،

(٣٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٣٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

متورطاً في أنشطة تعدين غير مشروعة وتهريب قطع غيار السيارات لدعم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى[٤٠]. وأخيراً، وبالنظر إلى الحالة الأمنية في ليبيا، بات مهربو الأشخاص مضطرين إلى استخدام مسالك عبر الأراضي الخاضعة لسيطرة الإرهابيين وتُفرض فيها ضرائب[٤١].

٤١ - ويمثل تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، الذي ينشط ما يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٥٠٠ ٣ من مقاتليه في منطقة الحدود الثلاثية في حوض بحيرة تشاد، أكبر تنظيم منتسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا[٤٢]. وقد أخذت قدرة ذلك التنظيم على تنفيذ العمليات تزداد طوال عام ٢٠١٨ بفضل المخطط التشغيلي الطموح الذي وضعه أبو مصعب البرناوي (غير مدرج في القائمة)[٤٣]. وشن هذا التنظيم العديد من الهجمات على القواعد العسكرية والمدن وقتل أكثر من ٧٠٠ فرد من القوات النيجيرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٤٤]. واستطاع التنظيم الحصول على موارد نقدية ومعدات عسكرية، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات، وطور قدرة الاستطلاع بالطائرات المسيرة من دون طيار[٤٥]. ويزداد الطابع العدواني في دعاية التنظيم؛ وتزايدت بياناته على شبكة الإنترنت بخمسة أضعاف مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٨.

٤٢ - واكتسب تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا دروساً من عمليات القتال السابقة في المنطقة. ويجمع أسلوبه بين الترغيب والترهيب لتجنيد الأفراد من السكان المحليين. ويتفادى الإفراط في توسيع نطاق قواته، وفي عام ٢٠١٨ لم تنغص انتصاراته العسكرية أي عثرة[٤٦]. ويزداد ثقةً، ويُرجح انضمام عدد ضئيل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى صفوفه[٤٧]. وأدى النزاع الداخلي في هذا التنظيم إلى مقتل اثنين من قادته، وهما مامان نور وعلي غاغا[٤٨].

٤٣ - وعلى النقيض من ذلك، مُنيت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) (QDe.138) بانتكاسات عسكرية في غابة سمبيسا وعلى امتداد الحدود بين نيجيريا والكاميرون[٤٩]. وتراجعت قدرتها على مضايقة السكان وتحقيق استدامة التمويل والاستيلاء على المعدات، وينشغل أبو بكر شيكاو (QDi.322) ومساعدوه بتأمين بقائهم[٥٠]. وفي عام ٢٠١٨، انخفضت العمليات الانتحارية للجماعة بنسبة ٧٠ في المائة، وانخفضت الهجمات التي تشن على الأهداف العسكرية بنسبة ٥٠ في المائة[٥١].

(٤٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٤٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٣ - شرق أفريقيا

٤٤ - لا تزال حركة الشباب تنظيماً استراتيجياً من التنظيمات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، إذ تُظهر تماسكها وتعاونها مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وتضم الحركة عدداً كبيراً من المقاتلين القادرين على تنفيذ هجمات شديدة التأثير تسفر عن عدد كبير من الضحايا وتدمير البنى التحتية. وترى الدول الأعضاء أنه، في الجزء الأخير من عام ٢٠١٨، اتجهت حركة الشباب نحو حرب العصابات في المدن ونفذت عدداً قليلاً من الهجمات الكبيرة الحجم داخل الصومال. وأنشأت الحركة مراكز قوية في مقديشو، تدعمها كتيبة خاصة مما عزز قدرتها. وتعمل هذه الكتيبة من خلال خلايا تتألف من خمسة أعضاء وتحصل على دعم لوجستي كبير وأبدت مهارات متقدمة في الهجمات الأخيرة.

٤٥ - وتتمتع حركة الشباب بالاكتفاء الذاتي مالياً، وتواصل تنويع مصادر إيراداتها بفضل نظام مطور ذي محورين: محور قائم على جمع الضرائب النقدية والآخر قائم على جمع الإيرادات غير النقدية[٥٢]. وبالإضافة إلى المصادر العادية للإيرادات (انظر S/2018/14، الفقرة ٤٠، و S/2018/705، الفقرة ٤٩)، ما زالت حركة الشباب قادرة على التأثير والاستقطاب بفضل تقديم الخدمات الأساسية بأجر إلى السكان المحليين[٥٣]. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يفضل الأفراد اللجوء إلى محاكم حركة الشباب بدلاً من السلطة القضائية للحكومة. وبالنظر إلى ارتفاع عدد القضايا التي تبت فيها المحكمة يومياً، فقد عززت رسوم المحكمة موارد الحركة. ويساهم هذا التدفق المستمر للإيرادات في تمويل المدفوعات المتكررة من مرتبات المقاتلين والإداريين، فضلاً عن مدفوعات الولاء إلى الجهات المؤثرة المحلية وبرامج الرعاية المجتمعية[٥٤].

٤٦ - وتواصل حركة الشباب استغلال ثغرات الحدود مع الدول المجاورة لتنفيذ عمليات التوغل وإجراء المعاملات وتجنيد المقاتلين والاستيلاء على الأسلحة والمركبات والمعدات[٥٥]. وفي أواخر عام ٢٠١٨، تباطأ توافد المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الحركة، لأنها غيرت أساليب التجنيد لتستهدف السكان المحليين والمجتمعات الموجودة على الحدود لما لهم من ميزة العمل داخل أراضيهم ويجدون ملاذات آمنة في المجتمعات المحلية لتجنب كشفهم[٥٦]. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت دول أعضاء بأن حركة الشباب عززت التجنيد القسري من خلال تهديد الأسر التي تضم أفراداً تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة داخل الصومال وعلى الحدود.

٤٧ - وتلاحظ دول أعضاء أنه في منتصف عام ٢٠١٨، أبدت الجماعة المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال قدرة على تنفيذ عمليات في مقديشو، وأنشأت فيها قدرة دون الإخلال بهيمنة حركة الشباب. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن عدة هجمات محدودة النطاق وعن تصاعد عمليات اغتيال المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في مقديشو. ورأت إحدى الدول الأعضاء أن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية تحت إشراف عبد القادر مؤمن (غير مدرج في القائمة) أنشأت في تموز/يوليه ٢٠١٨ خلايا في سوق بكارا وفي منطقة عيلاشا بياها في ضواحي مقديشو. ورأت دولة

(٥٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

أخرى من الدول الأعضاء أن هذا التنظيم كان نشيطاً أيضاً في أفجوي وفي جنوب ووسط الصومال (انظر S/2018/705، الفقرة ٤٧). وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بمنبر إعلامي إقليمي في بونتلاند يُظهر فيه وجوده ويبث من خلاله الدعاية وتغطية الهجمات والأخبار المحلية.

٤٨ - وعلى الرغم من بعض المكاسب التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في مقديشو في الآونة الأخيرة، ترى بعض الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاند يعاني من انخفاض عدد أعضائه بسبب انشقاق بعض القادة من الرتب الوسطى وأنصارهم، ومقتل عناصر تابعين له في الهجمات التي استهدفت مسؤولين حكوميين ورجال أعمال ممن رفضوا دفع ضرائب إلى التنظيم. وترى إحدى الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية يضم حوالي ٣٠٠ مقاتل موزعين في مواقع مختلفة داخل منطقتي قندلا وبوصاصو، في حين يستخدم منطقة إسكوشوبان قاعدةً للتدريب وتخزين الأسلحة. ويحصل على معظم الأسلحة من اليمن.

٤٩ - وترى الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب يتعايشان في بونتلاند، على الرغم من أن حركة الشباب لديها انتشار واسع النطاق. ويحصلان معاً على الدعم داخل المجتمعات المحلية بالنظر إلى الانتماءات العشائرية، وهناك تعاون بين فرعي كلتا الجماعتين في جهاز أمنيات الاستخباراتي. وفي منتصف عام ٢٠١٨، حررت حركة الشباب جميع المسجونين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية وسمحت لهم بالبقاء في المناطق التي تسيطر عليها الحركة.

دال - أوروبا

٥٠ - لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديداً كبيرا في أوروبا على الرغم من تضاؤل قدرته على تنفيذ الهجمات. وسُجل عدد قليل من الهجمات ”بفاعل منفرد“ في الآونة الأخيرة، مما يشير إلى احتمال أن تكون قدرته على إثارة الهجمات آخذة في التناقص[٥٧]. ومع ذلك، عاد في الآونة الأخيرة ظهور اتصالات بين عنصر القيادة والتحكم في تنظيم الدولة الإسلامية وبين أفراد في بلدان أوروبية مختلفة[٥٨].

٥١ - وكان عدد العائدين الأوروبيين الذين وصلوا إلى بلدانهم الأصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير منخفضاً نسبياً؛ ومع ذلك، فإن الهزيمة المتوقعة للجماعة التي يقودها عمر دياني (QDi.342)، والتي تتألف أساساً من رعايا فرنسيين وتنشط في الجمهورية العربية السورية، قد تسفر عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوروبا. ولا يزال ”المسافرون المحبطون“ مشكلة، ومن مظاهرها مخطط الهجوم الإرهابي الكبير الذي تم إحباطه في هولندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٥٢ - ويقدَّر أن أثر العمليات الإعلامية والدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي في أوروبا قد تراجع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتزامن انخفاض الدعاية الآتية مباشرة من تنظيم الدولة الإسلامية مع زيادة المواد المعادة والادعاءات غير المعقولة بالمسؤولية عن الهجمات والرسائل الإلكترونية المستمرة. ولا تزال الإرشادات الصادرة عن كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية متاحة على شبكة الإنترنت. وأفادت إحدى الدول الأعضاء الأوروبية أن الدعاية المستلهمة من تنظيم الدولة الإسلامية أصبحت تصمم محليا في الوقت الراهن.

(٥٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٥٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

٥٣ - ولا تزال تغذية نزعة التطرف لدى المجرمين داخل نظام السجون تشكل تحدياً كبيراً (انظر S/2017/573، الفقرة ١٠)، مثلما يتضح من هجوم ستراسبورغ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨[٥٩]. وفي فرنسا، يوجد في السجون ٥٠٠ معتقل محكوم عليه بتهمة الإرهاب. وأفيد أن ١ ٢٠٠ شخص آخرين أصبحوا من المتطرفين. وسيطلق سراح نحو ٩٠ في المائة من هؤلاء الـ ١ ٧٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٢٥[٦٠]. ويتابع مسؤولو الأمن في عدد من البلدان الأوروبية عن كثب إدراج أنجم شوداري (QDi.419) في القائمة، قبيل إطلاق سراحه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وهي البلدان التي قد يطلق فيها قريباً سراح أفراد مثله، غير مدرجين في القائمة[٦١].

٥٤ - ويُصنف الخطر العام الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والتطرف العنيف في منطقة البلقان الغربية من متوسط إلى منخفض. ونجحت دول أعضاء في تعطيل هجمات إرهابية مخطط لها في المنطقة وأبرزت طابعها الارتجالي. وقد يعكس هذا الوضع الاتجاهَ الأوسع نطاقاً الذي يتخذه تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي في التركيز على حفز الهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة المحلية، التي قد تفتقر بعض الحالات إلى التدريب الذي يحصل عليه المقاتلون في التنظيم الرئيسي.

٥٥ - وقد سافر حوالي ١ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي من بلدان غرب البلقان إلى منطقة النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية، وكان التزامهم الإيديولوجي ضعيفا في أغلب الأحيان على الرغم من أنشطة تغذية نزعة التطرف التي لوحظت في المنطقة. وقد أبلغ عن مقتل ١٠٠ من هؤلاء وعودة ٣٠٠؛ أما الباقون فلا يعرف مصيرهم[٦٢]. وسُجلت جميع حالات المغادرة إلى منطقة النزاع لدى السلطات الوطنية، التي تبلغ عن عمليات واسعة لتبادل المعلومات في المنطقة بشأن تحركات هؤلاء المقاتلين. وتفيد دول أعضاء أيضا باحتجاز مقاتلين إرهابيين أجانب ومحاكمتهم عند عودتهم. وقد أعرب عدد من العائدين عن خيبة أملهم في تنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة.

٥٦ - ونتيجة لتدابير مكافحة الإرهاب في غرب البلقان، تقلصت أنشطة تغذية نزعة التطرف من خلال التجنيد المباشر بدرجة كبيرة؛ ويسد هذه الفجوةَ حاليا التلقينُ العقائدي عبر شبكة الإنترنت والتجنيد عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

٥٧ - وفي الاتحاد الروسي، تم كشف أكثر من ٣٥ خلية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وجرى حلها منذ بداية عام ٢٠١٨، واتهم ما يقارب ٧٧٥ فردا بتقديم الدعم للأنشطة الإرهابية، وتم تعطيل الآلاف من المواقع الشبكية التي تشجع على التطرف العنيف[٦٣].

٥٨ - وفي أوروبا، أبلغت دول أعضاء عن عدم وجود أي تعاون بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(٥٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

هاء – وسط وجنوب آسيا

٥٩ – يسعى تنظيم الدولة الإسلامية حاليا إلى توسيع رقعة نشاطه في وسط آسيا، وهو يدعو إلى شن هجمات إرهابية تستهدف التجمعات العامة، ولا سيما في وادي فرغانة. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن قتل أربعة من سائقي الدراجات الأجانب في طاجيكستان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ادعى تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولية أحد مقاتليه عن الهجوم الذي أدى إلى اندلاع أعمال شغب في سجن مشدد الحراسة في خوجاند في طاجيكستان. ويحاول مقاتلون إرهابيون أجانب من رعايا أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان استخدام كازاخستان كطريق عبور للانتقال من المنطقة وإليها. وفي عام ٢٠١٨، تم احتجاز ٥٠ مواطنا من بلدان وسط آسيا في كازاخستان، ٣٠ منهم مطلوبون لأسباب تتعلق بالإرهاب. ومنذ عام ٢٠١٢، أعيد أو سلم حوالي ١٠٠ من مواطني كازاخستان إليها (رجال ونساء) ممن سبق لهم أن انضموا إلى جماعات إرهابية[٦٤].

٦٠ – وفي الجمهورية العربية السورية، يوجد لدى كل من كتيبة الإمام البخاري (QDe.158) وكتيبة التوحيد والجهاد التابعة لجبهة النصرة والتي تتألف أساسا من مواطنين أوزبكيين، ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مقاتل. وقد أُبلغ عن وجود حوالي ٤٠ إلى ٥٠ مقاتلا من كازاخستان في الجمهورية العربية السورية ضمن صفوف هيئة تحرير الشام. وتفيد التقارير أن تنظيم الدولة الإسلامية في جيب الهجين في محافظة دير الزور فيه نفس العدد من المواطنين الكازاخستانيين. ويطلب العديد من ذوي الأصول الأوزبكية الترحيل من تركيا إلى جمهورية كوريا، التي يتراوح فيها العدد الإجمالي للأوزبك بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٣٠. وقد أفيد بأن بعض العمال المهاجرين الأوزبك في جمهورية كوريا قد غذيت نزعة التطرف لديهم وأنهم يمولون سفر المتطرفين إلى الجمهورية العربية السورية[٦٥].

٦١ – وفي أفغانستان، انقسمت الحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010) إلى مجموعات صغيرة تعتمد على حركة طالبان. ويقدم الإرهابيون من وسط آسيا التابعون لجماعة الجهاد الإسلامي (QDe.119) وكتيبة التوحيد والجهاد التدريب العسكري للمقاتلين من حركة طالبان. وتتطلع بعض هذه الجماعات إلى التسلل إلى بلدان في وسط آسيا، ولكن حركة طالبان تلزمها بتركيز هجماتها بدلا من ذلك على حكومة أفغانستان.

٦٢ – وفي الوقت الحاضر، فإن معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان تقع في ولايات شرقية هي ننكرهار وكونار ونورستان ولغمان. ويقدر أن القوام الإجمالي للتنظيم في أفغانستان يتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٤ مقاتل[٦٦]. وقد أفيد أيضا أن تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على بعض معسكرات التدريب في أفغانستان، وأنه أقام شبكة من الخلايا في مدن أفغانية مختلفة، بما في ذلك كابل. وتحافظ قيادة تنظيم الدولة الإسلامية المحلية على اتصالها الوثيق بالتنظيم الرئيسي في الجمهورية العربية السورية والعراق. وتتم تعيينات الموظفين المهمين من خلال القيادة المركزية، ويتم تنسيق نشر أشرطة الفيديو الدعائية.

٦٣ – وتتمحور الأنشطة الرئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان حول شن مجموعة من الهجمات اللافتة إعلاميا، بما في ذلك في كابل. وفي عام ٢٠١٨، يقدر أن تنظيم الدولة الإسلامية

(٦٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٦) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

قد نفذ ٣٨ هجوما إرهابيا في أفغانستان[٦٧]. وشملت أهداف التنظيم الأفراد العسكريين التابعين لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والجيش الأفغاني، والشرطة الأفغانية، وضباط المخابرات الأفغانية، وحركة طالبان، والدبلوماسيين، وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين، والمؤسسات الطبية، وكذلك الأقليات الدينية التي يعتبرها التنظيم أهدافاً سهلة. وقد كان موسم القتال عام ٢٠١٨ مليئاً بالتحديات بالنسبة للقوات الأفغانية، التي تصف الحالة الراهنة بأنها حرجة.

٦٤ - وقد مُنيت مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفغانستان بانتكاسة حادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تموز/يوليه ٢٠١٨، نفذ حوالي ١ ٠٠٠ عنصر من حركة طالبان هجوما على مواقع التنظيم في ولاية جوزجان. وأفيد بمقتل ٢٠٠ عنصر من مقاتلي التنظيم، واستسلام ٢٥٤ عنصرا للقوات الحكومية واستسلام ٢٥ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لحركة طالبان. ويرى محاورو فريق الرصد أن ولاية جوزجان قد ''طهرت'' من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وإن كانوا يقدّرون أيضا أن أقلية من حركة طالبان (نحو ١٧٠ مقاتل في فارياب و ١٠٠ مقاتل في ساري بول و ٥٠ في بلخ) ما زالت تتعاطف مع تنظيم الدولة الإسلامية. وفي أعقاب مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو سعيد باجوري في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، عين مجلس قيادة التنظيم في أفغانستان مولوي ضياء الحق (المعروف أيضا باسم أبو عمر الخراساني) (غير مدرج في القائمة) ''الأمير'' الرابع للجماعة منذ إنشائها[٦٨].

٦٥ - ولا يزال تنظيم القاعدة يعتبر أفغانستان ملاذا آمنا لقيادته، استنادا إلى روابطه القوية القائمة منذ أمد طويل بحركة طالبان. وقد شدد كل من أيمن الظواهري وحمزة بن لادن (غير مدرج في القائمة) وقيادة طالبان مرارا في البيانات العامة على أهمية التحالف بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ويسعى تنظيم القاعدة إلى تعزيز وجوده في ولاية بدخشان، وخاصة في مقاطعة شغنان، ذات الحدود المشتركة مع طاجيكستان. ويسعى تنظيم القاعدة إلى توسيع وجوده في مقاطعة برمل في ولاية باكتيكا. وتحافظ شبكة حقاني (TAe.012) على علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة. وتعمل عناصر القاعدة كمدرسين ومعلمين دينيين لعناصر طالبان وأفراد أسرهم.

٦٦ - ووفقا لدول أعضاء، هناك حوالي ٥٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي في ولاية بدخشان منشؤهم أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وشمال القوقاز وباكستان؛ وتفيد التقارير بأن هؤلاء المقاتلين يعملون تحت مظلة حركة طالبان. ويفتقر المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى مصادر دخل مستقلة ويعتمدون على كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة، الذي يوفر معظم الدعم المالي. وتحتفظ الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية (QDe.088) المنتسبة إلى تنظيم القاعدة بوجود في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان في ولاية بدخشان. والزعيم المحلي للجماعة هو حاجي فرقان (غير مدرج في القائمة)؛ ويعمل مولوي إبراهيم (غير مدرج في القائمة) نائبا له. وتنبع المخاطر الأمنية في منطقة وسط آسيا أساسا من جماعات المتطرفين في بدخشان، التي تشمل أيضا جماعة أنصار الله.

٦٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قتل ٢٤ إيرانيا وأصيب ٦٠ بجراح في مدينة الأهواز. وأكدت المعلومات دور تنظيم الدولة الإسلامية في التخطيط للهجوم وتنفيذه[٦٩]. وقد أدت هجمات تنظيم

(٦٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٦٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

الدولة الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية على مدى السنتين الماضيتين إلى قتل ٤١ فردا وجرح ما يزيد على مئة. وأفيد بتعزيز مراقبة الحدود استجابة لتزايد التهديدات الإرهابية.

واو - جنوب شرق آسيا

٦٨ - على الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير الحالي شهدت عددا قليلا نسبيا من الهجمات الناجحة، فإن دولا أعضاء في المنطقة تصنف مستوى التهديد الإرهابي المستمر بأنه مرتفع، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة. وتشير هذه الدول إلى أن الجهود الرامية إلى تعطيل الهجمات في مرحلة التخطيط تحقق بعض النجاح.

٦٩ - ومن بين التحديات التي أبرزتها الدول الأعضاء كثافة الموارد المطلوبة للرصد المستمر للعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو احتجازهم، ومسألة الاختيار بين إعادة أو عدم إعادة المقاتلين المحتجزين حاليا في العراق والجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم ومعرفة كيفية إعادتهم[٧٠]. وهناك أيضا مسائل معقدة متصلة بإعادة أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين أو المتوفين إلى أوطانهم، إذ يقدر أن يلزم لبعضهم رصد دقيق وخدمات اجتماعية واسعة النطاق عند عودتهم.

٧٠ - ولدى عدد من الدول الأعضاء شواغل تتعلق بالـ ''المسافرين المحبطين''، أي أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى العراق أو الجمهورية العربية السورية، والذين يعودون إلى أوطانهم ويعتزمون ارتكاب أعمال عنف وتعزيز رسائل تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي التي تفيد بأن الجماعة ما زالت نابضة بالحياة وتتمتع بوجود العالمي. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن بعض العائدين من منطقة النزاع عادوا بمبالغ نقدية كبيرة ساعين إلى شراء هويات جديدة. وفي إحدى الحالات، حاول أحد المقاتلين العائدين إنشاء وكالة متخصصة في توظيف العمال المهاجرين. وهناك أيضا حالات يسافر فيها المقاتلون الإرهابيون الأجانب من مناطق أخرى إلى جنوب شرق آسيا كوسيلة لتجنب الاحتجاز أو العقاب في بلدانهم الأصلية. ووفقا للدول الأعضاء، فإن بعض الهجمات الإرهابية في المنطقة يمولها تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي في الجمهورية العربية السورية.

٧١ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق (انظر الفقرة ٦٦ من الوثيقة S/2018/705)، شهدت إندونيسيا في منتصف أيار/مايو ٢٠١٨ سلسلة من الهجمات نفذها أعضاء من جماعة أنصار الدولة، وهي جماعة منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك ثلاث تفجيرات انتحارية نفذتها أسر بمشاركة أطفالها القصر. وأثارت التحقيقات اللاحقة التي أجرتها السلطات الإندونيسية شواغل من أن تعكس هذه الهجمات نموذجا جديدا للتفجيرات الانتحارية، وأشارت إلى أن أحد ''المسافرين المحبطين'' المتجهين إلى ''دولة الخلافة'' قدم بعض الإلهام للقيام بهذه الهجمات. وخلال عام ٢٠١٨، شهدت إندونيسيا أكثر من ٢٠ هجمة إرهابية استهدفت الشرطة والمؤسسات الدينية؛ وتعزى هذه الهجمات في المقام الأول إلى جماعة أنصار الدولة[٧١].

٧٢ - وما زالت السلطات في الفلبين تواجه تحديات تتعلق بسعي المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى دخول البلد، ولا سيما جنوبه. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، قام مقاتل إرهابي أجنبي ألماني - مغربي بهجوم

(٧٠) أبلغت إحدى الدول الأعضاء من جنوب شرق آسيا عن وجود حوالي ٦٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي في العراق والجمهورية العربية السورية.

(٧١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

انتحاري على جزيرة باسيلان باستخدام سيارة مفخخة. وسجل هذا التفجير، الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه لاحقا، أول عملية ناجحة لمقاتل إرهابي أجنبي في الفلبين[٧٢]. وأبرز التقرير السابق الآثار الناتجة عن حصار مدينة مراوي (انظر S/2018/705، الفقرة ٦٧). وتقدر دول أعضاء أن التهديد لا يزال قائما هناك من جانب خلايا محلية تسعى إلى تنفيذ هجمات تبرز استمرار وجودها وتستقطب اهتمام تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي.

٧٣ - ويوجد في منطقة جنوب شرق آسيا بعض من أضخم أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم. وأشارت دول أعضاء إلى مواجهتها صعوباتٍ في عدم تعامل وسائل التواصل الاجتماعي بسرعة كافية مع المحتوى الذي يشجع على التطرف العنيف، أو بسبب وجود خصائص في بعض المنابر تحبط الجهود التي تبذلها السلطات الحكومية لتحديد مثل هذا المحتوى وإزالته. ولاحظت الدول تحولا عن منابر من قبيل فيسبوك وإنستاغرام وغوغل إلى برمجيات وتطبيقات مثل تيليغرام وويكر، مما يتيح استخدام الاتصالات و/أو الرسائل المشفرة التي تختفي تلقائيا بعد فترة من الزمن. وتفيد دول أعضاء بأن التغذي الذاتي بنزعة التطرف على شبكة الإنترنت ما زال يشكل تحديا كبيرا.

٧٤ - ويبدو أن دور المراهقين والنساء في الهجمات أو في الشروع فيها بالمنطقة آخذ في التطور، على الرغم من عدم تشجيع تنظيم الدولة الإسلامية النساء في البداية على المشاركة، إلا إنه أصبح يدعوهن في الآونة الأخيرة إلى المشاركة المباشرة (شملت هجمات سورابايا في أيار/مايو ٢٠١٨ أمهات شاركن كمفجرات انتحاريات)[٧٣]. وأشارت دول أعضاء إلى أن قابلية المراهقين للتجنيد آخذة في الازدياد، ومع أنهم كانوا في وقت من الأوقات مؤيدين فحسب، فقد تبين مؤخرا تورطهن في تخطيط هجمات وتصنيع أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وقد كان أحد الإندونيسيين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قتلوا مؤخرا في الجمهورية العربية السورية يبلغ من العمر خمس سنوات عندما قدم والده المساعدة لتنفيذ تفجير فندق بالي عام ٢٠٠٢.

ثالثا - تقييم الأثر

ألف - القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بشأن تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة

٧٥ - من المقدر أن تنظيم الدولة الإسلامية يحتفظ باحتياطيات مالية كبيرة، تقدر بمبلغ يتراوح بين ٥٠ مليون و ٣٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن خسارة الأراضي باستمرار قد أدت إلى فقدان بعض المصادر الرئيسية للإيرادات، إلا إن الالتزامات المالية لقيادة تنظيم الدولة الإسلامية أصبحت أقل في الوقت الحالي. وما زال بوسع الجماعة الحصول على موارد مالية تساعدها على مواصلة الإنفاق على عملياتها.

٧٦ - وتشمل مصادر توليد الإيرادات المتاحة الباقية للتنظيم الابتزاز والاختطاف للحصول على فدية، وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد يستخرج كميات كبيرة من النفط ويبيعها، فإن الجماعة قادرة مثلا على ابتزاز مدفوعات عند نقل النفط وغيره من السلع إلى

(٧٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٣) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

المناطق التي تستطيع فرض سلطتها عليها. ويحتفظ التنظيم بالقدرة على تنشيط مصادر الإيرادات الخاملة حاليا عن طريق ابتزاز المدنيين الذين يعيشون في المجتمعات الريفية النائية والمناطق التي كان يسيطر عليها. ويُعتقد أن لديه معلومات استخبارية وبيانات عن السكان الذين كانوا تحت سيطرته؛ ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات لتوليد إيرادات في المستقبل.

٧٧ - وحصلت إحدى الدول الأعضاء على وثيقة للتنظيم في أيار/مايو ٢٠١٨ أُبلغ أنها تصف الكيفية التي يُتوقع أن يواصل بها الحصول على إيرادات مالية في مواجهة فقدانه السيطرة على الأراضي، وتتمثل أساسا في القيام بأعمال تقوض أداء ومصداقية حكومتي العراق والجمهورية العربية السورية لدى السكان المدنيين، بما في ذلك اختراق مؤسسات الحكم المحلي وإنشاء شركات صورية. ويشجِّع مقاتلو التنظيم على إعطاء الأولوية للأعمال التي تسعى إلى تقويض التقدم الاقتصادي والاستقرار وإعادة الإعمار، وإلى تخريب البنى التحتية الاقتصادية.

٧٨ - ويتوقع بشكل متزايد أن تكون خلايا التنظيم مكتفية ذاتيا. وتوجَّه تعليمات إلى فرادى أعضائه بتمويل الهجمات ذاتيا باستخدام الأموال المتأتية من أفراد الأسرة وعائدات الجرائم البسيطة، بل وحتى القروض المدرسية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن إحدى عواقب انخفاض جمع الإيرادات من جانب التنظيم كانت فرض عقوبات مالية على الأعضاء بدلا من العقوبات الجسدية أو عقوبة الإعدام.

٧٩ - وأفاد أعضاء سابقون في تنظيم الدولة الإسلامية بأن الجماعة تحتفظ بإمكانية الوصول إلى الخبرة المالية وتواصل استغلال الكوادر من الأفراد البارعين في مجال الحاسوب. وما زال القطاع المالي غير الرسمي، ولا سيما شركات خدمات الأموال غير المسجلة، أكثر الوسائل شيوعا لبدء عمليات تحويل الأموال فيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. كما أبلغ أن عمليات استبدال الذهب تمثل مصدرا لتدفقات التمويل غير المشروع إلى التنظيمين.

٨٠ - وأبرزت عدة دول أعضاء تصريحات تنظيم الدولة الإسلامية التي تشجع على استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة، بما في ذلك العملات المشفرة. ولا تعتبر الدول الأعضاء تلك العملات حاليا مصدرا هاما لإيرادات تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة[٧٤]. غير أن السلطات الحكومية تفيد بأنها تواجه تحديات في مراقبة وإدارة التكنولوجيات المالية الجديدة التي تشمل العملات التقليدية التي تعد بآليات تسوية شبه فورية، وأحيانا بدون الضوابط المصاحبة اللازمة لكفالة الفحص المناسب لكل من مُنشئي التحويلات المالية ومتلقينها لمعرفة ما إذا كانوا خاضعين للجزاءات أم لا.

٨١ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ألقي القبض على سبعة أشخاص في الاتحاد الروسي بتهم تقديم الدعم إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وأفيد أنهم بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ قاموا بجمع أموال بذريعة بناء مساجد وتقديم المساعدة إلى اللاجئين. ويعتقد أنه تم تحويل وجهة ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الجمهورية العربية السورية.

(٧٤) أعلنت وزارة العدل بالولايات المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إقرار امرأة بالذنب كانت قد اشترت عملات بيتكوين وعملات مشفرة أخرى بقيمة ٦٢ ٠٠٠ دولار، وقامت بإجراء تحويلات برقية إلى شركات وهمية تمثل واجهات لتنظيم الدولة الإسلامية. (Department of Justice, Office of Public Affairs, "New York Woman Pleads Guilty to Providing Material Support to ISIS", 26 November 2018).

٨٢ - وعلى الرغم من التشاور المنتظم مع الدول الأعضاء، لم يتمكن فريق الرصد من إثبات أن تنظيم الدولة الإسلامية قد ولد أي أموال كبيرة نتيجة للرق أو العنف الجنسي، رغم التأكد من انخراطه الجماعي في هذه الجرائم على أساس يخص ما يدعى بـــ ”دولة الخلافة“ داخليا. وتتشاطر الدول الأعضاء أيضا على نطاق واسع التحليل القائل بأن تنظيم الدولة الإسلامية لم يستغل بشكل منهجي أو كامل إمكانات التمويل الناتج عن النهب والاتجار بالقطع الأثرية والسلع الثقافية. ومع ذلك، فإنه لن يكون من الممكن استخلاص استنتاجات قاطعة بذلك الشأن إلى أن يُعرف المزيد عمّا تم أخذه، وإلى أن تسفر جهود الكشف والإنفاذ المعززة عن مزيد من المعلومات.

باء - القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن التراث الثقافي

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الرصد العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة مع التركيز على تعطيل قدرة الجماعات الإرهابية على الاستفادة من تهريب الممتلكات الثقافية، فضلا عن التوعية بالقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) وبالتدابير الواردة فيه. وقد أبلغت عدة دول أعضاء عن صعوبات في تنفيذ إطار قانوني وطني فعال لحماية التراث الثقافي.

٨٤ - وفي هذا الصدد، أنشأت الدول الأعضاء ”مجموعة أصدقاء حماية التراث الثقافي“ غير الرسمية، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وهي مجموعة[٧٥] مفتوحة لعموم أعضاء الأمم المتحدة، وتهدف إلى العمل كمنتدى يدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير المطلوبة بموجب القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، عن طريق التوعية، وتشجيع تنفيذ الإطار القانوني الدولي القائم، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز أوجه التآزر.

٨٥ - **ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى مجموعة أصدقاء حماية التراث الثقافي على النظر في القيام بذلك من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار بها.**

٨٦ - وتؤدي السلطات الجمركية دورا حاسما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية المنهوبة والمسروقة. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدرت منظمة الجمارك العالمية كتيّبا تدريبيا حول منع الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي، لاستخدامه في إطار التدريب المتخصص على هذا الموضوع الذي أجرته المنظمة. ويشمل برنامج التدريب الفريد هذا عددا من الوحدات التدريبية الموحدة بالإضافة إلى وحدات تدريبية إضافية مصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للمناطق والبلدان المعنية.

٨٧ - ويهدف التدريب على منع الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي إلى توفير أدوات تشغيلية لموظفي الجمارك في الخطوط الأمامية، ويمكن نشره في عدة نقاط دخول، مثل المطارات والمعابر الحدودية البرية والموانئ بالإضافة إلى أفرقة المراقبة والاستخبارات. وتدعمه أدوات منظمة الجمارك العالمية الأخرى، مثل المنصة الإلكترونية لتبادل المعلومات (أركيو)[٧٦]، وكذلك عناصر برامج منظمة الجمارك العالمية الأخرى، لا سيما أدوات تحليل البيانات. وتم نشر التدريب لأول مرة في داكار، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

(٧٥) تتمتع المجموعة بالفعل بتأييد أكثر من ٢٠ بلدا من كل المجموعات الإقليمية.

(٧٦) منصة أركيو الإلكترونية هي أداة اتصال آني من أجل تبادل المعلومات والتعاون بين إدارات الجمارك وغيرها من وكالات الإنفاذ والسلطات الوطنية المختصة، والمنظمات الدولية، والخبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل منع الاتجار بالممتلكات الثقافية. انظر الفقرة ١٧ (و) من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، والفقرتين ٨٥ و ٨٦ من الوثيقة S/2016/629.

بمشاركة ١٧ إدارة جمركية في غرب ووسط أفريقيا. ونظمت التدريبَ منظمة الجمارك العالمية بالتعاون مع هيئة الجمارك السنغالية والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في السنغال.

٨٨ - **ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على تمويل نشر التدريب الذي تقدمه منظمة الجمارك العالمية على منع الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي في الدول والمناطق الرئيسية، ولتشجيع إدارات الجمارك على أن تقدم طلبا للحصول على هذا التدريب.**

جيم - القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمنتقلين

٨٩ - واصل فريق الرصد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الترويج لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) مع محاورين من الدول الأعضاء، مع تسليط الضوء على الإرشادات التي يتيحها في مجال التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون والمنتقلون والمحتجزون والأشخاص العابرون.

٩٠ - ولم تحدث أي هجرة جماعية أو تشتت للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعاليهم من العراق والجمهورية العربية السورية، رغم وجود نزوح ملموس بعيداً عن منطقة النزاع الأساسية بالطرق التالية: الأفراد الذين ينتقلون من منطقة القتال الدائر إلى أماكن احتجاز أو اختباء أو عبور؛ وترحيل محتجزين فيصبحوا عائدين؛ وإخلاء السبيل إلى أماكن عبور أو أماكن انتقال إلى أماكن أخرى؛ وانتقال الأفراد من أماكن العبور، فيصبحون عادةً عائدين. وهناك أيضا بعض النزوح الملموس إلى داخل العراق من داخل منطقة النزاع الأساسية والمناطق المجاورة لها، ولا سيما عبر الحدود السورية(٧٧).

٩١ - وهناك أيضا ظاهرة ''المسافرين المحبطين''، أي مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة المهتمين بالسفر إلى منطقة النزاع الأساسية، ولم يتمكنوا من ذلك لسبب أو لآخر. وإلى جانب العدد القليل نسبيا من المنتقلين من العراق والجمهورية العربية السورية، قد يكون أولئك من بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق نزاع الأخرى مثل أفغانستان وجنوب شرق آسيا واليمن والصومال وغرب وشمال أفريقيا. وتجتذب هذه المسارح الأخرى مقاتلين إرهابيين أجانب أغلبهم من داخل منطقتهم، وبأعداد صغيرة نسبياً، مقارنةً بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يزيد عددهم عن ٤٠ ٠٠٠ فرد الذين انضموا إلى ما يسمى بدولة ''الخلافة''(٧٨).

٩٢ - ومن الصعب الحصول على أرقام موثوقة، ولكن ستواصل السلطات في العراق والجمهورية العربية السورية ودول أعضاء أخرى تجهيز ملفات أعداد كبيرة من الأشخاص المرتبطين بما يسمى دولة ''الخلافة'' السابقة. وهناك تحديات خاصة تكتنف تجهيز ملفات المعالين، أو في بعض الحالات الإرهابيات اللواتي يتظاهرن بأنهن معالات. وقد تشكل النساء المتطرفات، والقصر المتطرفون أو الذين تعرضوا للوحشية أو للصدمة، تهديدًا خطيرًا أيضا.

٩٣ - ووفقاً لأحد التقديرات، يوجد في العراق وحده ١٣ ٠٠٠ شخص في مرحلة ما قبل المراهقة يفتقرون إلى جنسية ثابتة. وهذه هي الحالات التي لا تتوفر فيها الأوراق، أو لم يتم فيها تسجيل الولادة أبداً. وقد يكون آباء/أمهات بعض هؤلاء القصّر عراقيين؛ بينما يكون الأب أو الأم أو كلاهما بالنسبة

(٧٧) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٧٨) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

للآخرين أجنبيين[٧٩]. ولقد تحدثت دول أعضاء عن هذا الأمر على أنه تحد جيلي، نظرا لأن هؤلاء الأشخاص، إذا لم يكونوا مدمجين في المجتمع، يشكلون تهديدًا فوريا، أو سيكبرون ليشكلوا هذا التهديد في أي وقت حتى ٢٠ عاما من الآن. وأفادت بعض الدول الأعضاء بأن بلدان المنشأ أو الجنسية لم تتول بعدُ نصيبها العادل من المسؤولية عن إدارة هذا التحدي عن طريق مساعدة البلدان التي تتحفظ على محتجزين في نقلهم وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة.

رابعا – تدابير الجزاءات

ألف – حظر السفر

٩٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الرصد التوعية من خلال زياراته إلى الدول الأعضاء بالقرارات ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٣٠٩ (٢٠١٦) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ولاحظ الفريق أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال تواجه تحديات معقدة متعلقة بالإدارة الفعالة للحدود والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة (انظر S/2018/705، الفقرة ٨٧). ويُلزم القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) الدول بتعزيز أمن الحدود عن طريق فرز المسافرين بفعالية، والتحقق من هويتهم بالاستناد إلى قوائم المراقبة وقواعد البيانات، وجمع البيانات البيومترية وتعزيز تبادل المعلومات. ولاحظ فريق الرصد جهودا شتى تواصل من خلالها الدول الأعضاء إصدار وثائق سفر جديدة تلتزم بمتطلبات تعزيز أمن وثائق السفر، وهي متطلبات أصبحت تشمل أوجه تقدم تحققت مؤخرا في مجال تأمين الوثائق. وفي بعض الحالات، لاحظت الدول الأعضاء زيادة في حالات التزوير الارتجالية أو الاحترافية لوثائق هوية المسافرين. وهذا أمر مثير للقلق نظرا لأن العائدين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب يواصلون البحث عن سبل للالتفاف حول أمن الحدود.

٩٥ – ولا يزال الفريق يعمل مع منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) واتحاد النقل الجوي الدولي، ويحيط علما بجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تكييف وتحسين السمات الأمنية لجوازات السفر الإلكترونية. وقد تم تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى دليل الإيكاو للمفاتيح العامة (PKD)، وهو سجل يسمح للدول الأعضاء بالتحقق من البيانات البيومترية والسيرة الذاتية في رقائق جوازات السفر الإلكترونية. وفي الوقت الراهن، تصدر حوالي ١٢٠ دولة جوازات سفر إلكترونية، وتشارك ٦٠ دولة في الدليل. وتفتقر العديد من الدول الأخرى لأجهزة القراءة الضرورية والبنية التحتية المساندة للعمل بجواز السفر الإلكتروني في نقاط العبور الحدودية. وبناء على ذلك، فإن الفحص اليدوي أو المادي لوثائق السفر لا يزال واسع الانتشار، مما قد يسمح للمقاتلين الإرهابيين الأجانب باستغلال أوجه الضعف في ضوابط مراقبة الحدود لتيسير سفرهم.

٩٦ – والبيانات البيومترية أداة قيّمة لتعزيز التحقق من المسافرين، وتستخدم بشكل مكثف في تطبيقات مراقبة الحدود في العديد من البلدان، جنبا إلى جنب مع عمليات مسح بصمات الأصابع أو تصوير الشبكية أو الأشكال الأخرى من تكنولوجيا التعرف على الوجوه التي تُستخدم بانتظام للتحقق من هوية المسافرين ووثائقهم[٨٠]. وأحرز تقدم أيضا في دمج المعلومات المسبقة عن الركاب/سجلات أسماء الركاب

(٧٩) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٠) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

في هذه التطبيقات. بيد أن الدول لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بخصوصية البيانات، وحماية البيانات وإدارتها، وتقاسم المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الدول الأعضاء تحديات في تنفيذ بعض جوانب التقنية البيومترية بالنسبة للأطفال القصر[٨١]، رغم أنها مطالبة بأن تكفل تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. وأخيرًا، قد يتطلب تعقيد عملية دمج البيانات البيومترية في النظم الحكومية فترات زمنية طويلة، مما يزيد من تأخير تبني مثل هذه الممارسات على نطاق واسع.

٩٧ - وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بجودة ممارسة تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الوكالات، سواء داخل الدول الأعضاء أو فيما بينها، فما زالا يمثلان تحديا رئيسيا. وفي الوقت نفسه، تواصل الدول الأعضاء استخدام قواعد البيانات الإقليمية والدولية، بما في ذلك قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التي تتضمن قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، وقاعدة بيانات المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم. ومع ذلك، فمن دواعي القلق أن نقاط مراقبة الحدود لا تستطيع كلها الوصول إلى قواعد البيانات هذه، وأنه لا يوجد اتصال بين النقاط الحدودية في العديد من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشارك العديد من الدول الأعضاء في ملء قاعدة بيانات المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالمعلومات، مما يعني أن بعض المعلومات الحساسة اللازمة للمنع قد لا تكون متاحة للدول الأعضاء[٨٢].

٩٨ - **ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء تسلط فيها الضوء على التعاون بين منظمة الإنتربول ولجنة الجزاءات مع التشديد على الحاجة إلى ضمان الوصول إلى قواعد البيانات في جميع النقاط الحدودية من أجل تيسير عملية الفحص استنادا إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، وقواعد بيانات المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم، التي تشمل أفرادا غير مدرجين بالقائمة.**

باء - تجميد الأصول

٩٩ - يواصل فريق الرصد التعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية المناظرة من أجل جمع المعلومات بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذ تجميد الأصول. وأصدرت فرقة العمل بيانًا علنيا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ذكرت فيه أن أعضاء الشبكة العالمية لفرق العمل المعنية بالإجراءات المالية تواصل ”اتخاذ إجراءات قوية ومنسقة لمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما“[٨٣].

١٠٠ - وقد أبلغت الدول الأعضاء فريق الرصد في حالات مخصوصة بنتائج الجهود المبذولة لتحديد وتجميد الأصول المملوكة للأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة

(٨١) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٢) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

(٨٣) “FATF Monitoring of Terrorist Financing Risks and Actions Taken to Combat ISIL, Al-Qaeda and Affiliates Financing,” 19 October 2018 (Paris). متاح من الرابط: www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/isil-alqaeda-affiliates-financing-update.html.

الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. بيد أنه لم يتم إجراء استعراض شامل للأصول المجمدة، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بتحسين عملية تقديم التقارير من جانب الدول الأعضاء.

١٠١ - ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء للتذكير بالطلب المنصوص عليه في الفقرة ٤٤ من القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بتقديم تقارير التنفيذ التي تتضمن أي معلومات متاحة بشأن الأصول المجمدة، وبتقديم هذه المعلومات إلى فريق الرصد.

جيم - حظر توريد الأسلحة

١٠٢ - سبق أن أوصى فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لإبراز اتجاه الإرهابيين المتنامي إلى استخدام الطائرات المسيرة بدون طيار داخل منطقة النزاع، وتشجيع ممارسة بذل العناية الواجبة المعززة عند تصدير هذه الطائرات إلى مناطق تعمل فيها الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة (انظر S/2017/875).

١٠٣ - وواصلت الدول الأعضاء إطلاع فريق الرصد على التهديد الذي تشكله الطائرات المسيرة بدون طيار في منطقة النزاع، والتهديد الذي يشكله تسليح الطائرات بدون طيار التجارية المتاحة في السوق خارج منطقة النزاع من قبل جهات فاعلة قد تعمل بإلهام من تنظيم الدولة الإسلامية. وأفيد أيضا بأن تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي لا يزال يشتري الطائرات بدون طيار التجارية المتاحة في السوق من خلال شبكة متعددة الطبقات من المشترين منظمة في شكل خلايا صغيرة وموزعة على عدد من البلدان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم تفكيك واحدة من هذه الشبكات، كانت تشارك في شحن طائرات بدون طيار من أوروبا الغربية إلى العراق عبر تركيا. وفي حوض بحيرة تشاد، يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا طائرات بدون طيار لأغراض الاستطلاع والمراقبة، مما يثير مخاوف من أن يكون لديه طموح في تسليحها لشن هجمات[٨٤]. وأبلغت دولة عضو عن هجمات متكررة قامت بها قوات جبهة النصرة، باستخدام طائرات بدون طيار ثابتة الجناحين يدوية الصنع ضد قاعدة حُميميم الجوية في الجمهورية العربية السورية.

١٠٤ - ومن المرجح أن تزداد التهديدات الناشئة عن الطائرات المسيرة بدون طيار المستخدمة في الإرهاب بسبب الارتفاع الهائل في عدد الطائرات بدون طيار التي يشتريها الهواة، وانخفاض تكلفة التكنولوجيا. وأوجه التقدم السريع في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار، بما في ذلك نواحي التقدم في السرعة والحمولة وخلايا الوقود ومقاومة اعتراض اللاسلكي، ستجعل مواجهة التهديد أكثر تكلفة وأشد صعوبة.

١٠٥ - وتشير الدول الأعضاء إلى أن التحديات المهمة في سبيل الحد من التهديد تشمل عدم وجود معايير تنظيمية منسقة عبر مختلف الولايات القضائية. واعتُبر من الضروري التعاون في إعداد مبادئ أساسية لوضع إطار تنظيمي دولي لا يؤثر على إنفاذ القانون والفرص التجارية الكامنة في التكنولوجيا الناشئة. وفي هذا الصدد، يرحب فريق الرصد بعدة مبادرات مشتركة بين الدول يجري تنفيذها حاليا لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك مبادرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لمواجهة تهديدات الطائرات المسيرة بدون طيار؛ وحلقات عمل منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن خطر الطائرات بدون طيار والتدرب على استخدام أجهزة الاستجابة غير القاتلة المضادة للطائرات المسيرة بدون طيار الصغيرة المقطع الراداري؛ وإحاطة اجتماع رؤساء أجهزة الاستخبارات الخاصة وأجهزة الأمن وهيئات إنفاذ القانون، الذي

(٨٤) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

عقد في موسكو، علما بالتهديد المتصل باستخدام الطائرات بدون طيار ومنظومات الروبوت لأغراض إرهابية؛ وعزم الإنتربول على وضع مبادئ توجيهية عالمية لفائدة إنفاذ القانون والوسط القانوني من أجل تيسير عمليات متسقة ومتناسقة فيما بين الدول الأعضاء.

١٠٦ - ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تقم بعدُ بوضع استراتيجياتها الخاصة بها لمكافحة استخدام الطائرات المسيرة بدون طيار لأغراض إرهابية على أن تقوم بذلك بما يتمشى مع الممارسات الدولية الفضلى التي تم التوصل إليها من خلال مبادرات عالمية ناشئة. وينبغي أيضا فيما يتعلق بالتدريب والخبرات في مجال استغلال الحوادث والطب الشرعي والمنع تشجيعُ الدول الأعضاء التي لديها القدرة اللازمة لتبادل هذا التدريب وتلك الخبرات على تعزيز جهودها في هذا المجال من أجل تعزيز القدرات الدولية الشاملة للتغلب على هذا التهديد.

١٠٧ - ويحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي بمخزون من الأسلحة من وقت ما يسمى بدولة ''الخلافة''[٨٥]. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك خطوط إمداد لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة تغذي الجماعات الإرهابية في مناطق النزاع. وتم الإبلاغ عن تنفيذ شحنات أسلحة من بلدان أوروبا الشرقية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبل منها تسريب أسلحة كانت تقصد مستخدمين نهائيين شرعيين. وأفادت إحدى الدول الأعضاء بأن شركات تصنيع الأسلحة تنتج بنادق آلية من طراز كلاشنيكوف (AK-47) بموجب تراخيص منتهية الصلاحية، وترسلها إلى مناطق النزاع. وأفادت إحدى الدول الأعضاء التي شاركت في النزاع في الجمهورية العربية السورية بأن جزءا من إمدادات الأسلحة إلى الجمهورية العربية السورية على الأقل قد تم تسريبه على أساس شهادة مستخدم نهائي مضللة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الدول الأعضاء تسليط الضوء على خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة المصنعة باستخدام مفجرات مسربة ومواد كيميائية متاحة تجاريا. وشملت الغالبية الساحقة من الهجمات في العراق، التي استخدمت فيها هذه الأجهزة خلال الفترة قيد الاستعراض، مثل هذه المواد الكيميائية، بدلا من الذخائر العسكرية.

١٠٨ - ويوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء للتشجيع على إقامة مبادرات توعية وطنية تعزز التفاعل مع كيانات القطاع الخاص التي تقوم بتصنيع أو بيع أو توزيع منتجات تحتوي على مواد كيميائية متفجرة متاحة تجارياً، وتساعد الشركات التجارية المحلية على تدريب الموظفين على تحديد المواد الكيميائية ذات الصلة وسلوكيات الشراء المشبوهة ووضع إجراءات مناسبة لتقديم التقارير إلى وكالات إنفاذ القانون.

١٠٩ - ويوصي فريق الرصد كذلك بأن تشجع اللجنة، في رسائلها إلى الدول الأعضاء، على تنفيذ ممارسات جيدة في الحد من الاستخدام الضار للمكونات ذات الاستخدام المزدوج، بسبل منها إجراء اختبارات المرونة أثناء التفجير للمكونات الكيميائية، وتكنولوجيات تحديد الهوية للمفجرات، والمتفجرات المحددة للاستخدامات المشروعة، والتدابير الملائمة للأمن المادي وإدارة المخزونات.

(٨٥) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء.

خامسا – أنشطة فريق الرصد وإبداء التعليقات

١١٠ – في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد ٢٥ زيارة قطرية وتقنية. وعزز الفريق نظام الجزاءات من خلال مشاركته في ٣٢ مؤتمرا دوليا واجتماعا وحلقة عمل، بما في ذلك تلك التي عقدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة اليونسكو والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعقد الفريق أيضا اجتماعا إقليميا لأجهزة الاستخبارات والأمن ركز فيه على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات في جنوب شرق آسيا. واستخدم الفريق هذا المنتدى من أجل تعزيز نظام الجزاءات باعتباره جزءا لا يتجزأ من استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتشجيع على زيادة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي وتبادل المعلومات الاستخبارية من أجل مواجهة التهديد.

١١١ – وواصل الفريق عمله مع كيانات ورابطات في قطاعات المال والطاقة والآثار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد قُبِل الفريق بصفة مراقب لدى المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الجلسة العامة الثامنة والعشرين، التي عقدت في نانجينغ، الصين. وواصل الفريق العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص المعنيين بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشارك في عدة حلقات عمل وفي اجتماع خاص نظمته مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام (ICT4Peace)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وخلال هذه المناسبات، قام الفريق بالتوعية بأحكام نظام الجزاءات وقائمة الجزاءات. ويحافظ الفريق على تعاونه الوثيق مع المديرية التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب في إعداد التقارير التي كُلف الأمين العام بإعدادها[٨٦]. ولا يزال الفريق عضوا نشطا في الأفرقة العاملة المنبثقة عن فرقة العمل التابعة لمكتب مكافحة الإرهاب المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شارك الفريق في إطلاق اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

١١٢ – ويرحب الفريق بتلقي التعليقات على هذا التقرير على عنوان البريد الإلكتروني التالي: 1267mt@un.org.

(٨٦) قرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، الفقرة ١٠١.

المرفق

الدعاوى المرفوعة من قبل أفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهم

١ - لم يطرأ أي تغيير على الحالة الراهنة المبينة في هذا المرفق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - ويرد أدناه وصف للطعون القانونية المعروف أنها ما زالت قيد النظر أو تم البت فيها مؤخرا فيما يتعلق بأفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات أو رفعت اللجنة أسماءهم منها مؤخرًا.

باكستان

٣ - ما زالت الدعوى التي رفعتها مؤسسة Al Rashid Trust (QDe.005) بشأن تطبيق تدابير الجزاءات المفروضة عليها قيد النظر أمام المحكمة العليا لباكستان، في إطار استئناف الحكومة للحكم الصادر ضدها في عام ٢٠٠٣. ولا يزال طعن مماثل رفعته مؤسسة Al-Akhtar Trust International (QDe.121) قيد نظر إحدى المحاكم العليا الإقليمية[١].

٤ - وبالإضافة إلى الحالتين المذكورتين أعلاه، طعن أحد أعضاء مجلس أمناء مؤسسة الإغاثة الباكستانية (المدرجة كاسم مستعار لمؤسسة Al-Akhtar Trust International) في تجميد حسابه المصرفي[٢].

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٥ - تباشر المملكة المتحدة إجراءات الدفاع ضد طعون تطالب بالمراجعة القضائية لقراراتها المتخذة فيما يتعلق بإدراج أسماء عبد الباسط عبد الرحيم وعبد الباقي محمد خالد ومفتاح محمد المبروك في القائمة بموجب نظام الجزاءات هذا (الجميع تم شطب أسمائهم من القائمة). ويسير العمل حاليا في هذه القضايا في شكل جلسات استماع تتعلق باستخدام الأدلة السرّية ومستوى الإفصاح المطلوب[٣].

---

(١) معلومات مقدمة من باكستان.

(٢) معلومات مقدمة من باكستان.

(٣) معلومات مقدمة من المملكة المتحدة.